



Strategic Gears  
Management Consultancy

المملكة العربية السعودية  
**آفاق الاقتصاد  
السعودي  
2023**



Saudi Arabia

المملكة العربية السعودية  
**آفاق الاقتصاد  
السعودي  
2023**

# المحتويات

4	ملخص
6	الآفاق العالمية
6	النمو عام 2023 سيكون الأسوأ منذ عام 2001، باستثناء عامي 2009 و2020
7	الأسواق الناشئة نحو تفوق في الأداء في 2023؛ خطر الركود في بلدان أخرى
8	الآفاق الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
8	نمو متفاوت وأبطأ عام 2023 مقارنة بالأداء الممتاز لعام 2022
9	آفاق النفط
9	مخاطر سلبية للتوقعات، لكنها لا تزال جيدة لمصدري النفط في دول الخليج (باستثناء البحرين)
10	آفاق النمو في المملكة العربية السعودية
11	نمو عام 2023 يدفعه التوسع غير النفطي واستدامة النفط
15	الناتج المحلي الإجمالي حسب مكون الإنفاق والتوقعات
16	آفاق السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية
17	التضخم في المملكة تم احتوائه
18	التضخم في السعودية من بين الأدنى عالمياً
19	آفاق المالية العامة والدين العام في المملكة العربية السعودية
20	عودة أيام الفائض المالي
22	آفاق القطاع الخارجي السعودي
23	فائض الحساب الجاري واسع حسب المعايير التاريخية
24	تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ولكن أقل من مستوى الذروة
25	آفاق سوق العمل في المملكة العربية السعودية
26	معدل منخفض قياسي للبطالة بين الذكور والإناث في السعودية
27	مشاركة عالية قياسية للإناث في سوق العمل
28	تحديات ناشئة أخرى لسوق العمل
29	بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية
30	زخم الإصلاحات مستمر
31	أمور يجب ترقبها خلال عام 2023
33	لوحة تحكمية كلية

# ملخص

يبحث تقرير آفاق الاقتصاد السعودي السنوي في أداء الاقتصاد الكلي للمملكة وتوقعات النمو والسياسة المالية والتضخم وسوق العمل والقطاع الخارجي وبيئة الأعمال العامة وزخم الإصلاحات. وفي هذا التقرير نستعرض أداء المملكة في عام 2022 وتوقعات العام 2023، بالإضافة إلى التقدم المحرز في خطط التحوّل كجزء من استراتيجية رؤية 2030 المملكة والجوانب التي يجب ترقّبها خلال العام المقبل.

سيكون نمو المملكة العربية السعودية في عام 2023 مدفوعاً بالتوسّع القوي للقطاع غير النفطي واستدامة النشاط النفطي. حيث تفترض توقعات عام 2023 استمرار الزخم من النمو الإيجابي لعام 2022 بنسبة 8.5% والتوسع في النشاط الاقتصادي المحلي غير النفطي في عام 2023 بقيادة القطاع الخاص.

يتوقّع أن تحقق المملكة ما ذُكر في حين أنّ العديد من الاقتصادات على مستوى العالم تواجه المزيد من التوقعات المتشائمة بما في ذلك مخاوف حدوث ركود لدى بعضها. ومن المتوقع أن يستمر صندوق الاستثمارات العامة (PIF) وصندوق التنمية الوطنية (NDF) في توفير حوافز إضافية للاقتصاد السعودي. كما سيكون العدد المتزايد من المبادرات التي يدعمها صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطنية مفتاحاً لتنمية ثقة المستثمرين العالميين والدخول في الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل. وتشكل مخاطر عودة ظهور متحوّرات فيروس "كوفيد-19" مصدر قلق، وكذلك الأمر مع مخاوف الركود الاقتصادي العالمي، لا سيّما في التجارة الرئيسية وشركاء الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة.

سيستمر معدل التضخم في المملكة بكونه الأدنى بين أعضاء مجموعة العشرين ومن بين أدنى المعدلات على مستوى العالم في عام 2023، مما يدعم الاستهلاك الخاص والسياحة في المملكة على سبيل المثال لا الحصر.

كجزء من رؤية 2030، تواصل المملكة تنفيذ موجة من الإصلاحات التي تؤكد حرصها على تنويع الاقتصاد. غالبًا ما يتم تعليق خطط التنويع عندما تضرب اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بشدّة الصعوبات الاقتصادية. هذه المرة، تخالف المملكة العربية السعودية هذا الاتجاه، وتحافظ على زخمها، وتواصل التزاماتها بمبادرات رؤية 2030.

من المتوقع أن يشهد عام 2023 نشاطاً مثيراً للاهتمام في مجالات السفر والسياحة والضيافة والترفيه والصناعات ذات الصلة، والتقدم في المبادرات الخضراء (كجزء من المبادرات الخضراء في المملكة العربية السعودية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، وصناعة التعدين. ومن المتوقع أيضاً أن تقوم المزيد من الشركات بالانضمام وتحويل مقرّاتها الإقليمية إلى الرياض (قبل الموعد النهائي في يناير 2024)، ومن المتوقع أن تبقى عمليات الاكتتاب العام وعمليات الاندماج نشطة جداً.

تستمر إعادة هيكلة المالية العامة في المساعدة في تبسيط الإنفاق التشغيلي وتنويع مصادر الدخل. من المتوقع أن يُظهر رصيد المالية العامة فائضاً في عام 2023 وعلى المدى المتوسط حتى عام 2025. وبالتالي يكون هذا العام الثاني من الفائض على التوالي بعد 8 سنوات من عجز الميزانية. كما أنه من المتوقع أن يظل الدين العام أقل من سقف الدين الحكومي البالغ 50%.

من المتوقع أن يؤدي تحسن الميزان التجاري وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الحفاظ على التحسّن الملحوظ في ميزان الحساب الجاري من عام 2022 دخولاً لعام 2023.

تعتبر التحسينات في التموضع المالي والخارجي وانخفاض الدين مقابل الناتج المحلي الإجمالي، والاحتياطات الأجنبية الضخمة، تعتبر كلها عوامل تساهم في ملف التصنيف الائتماني القوي للمملكة.

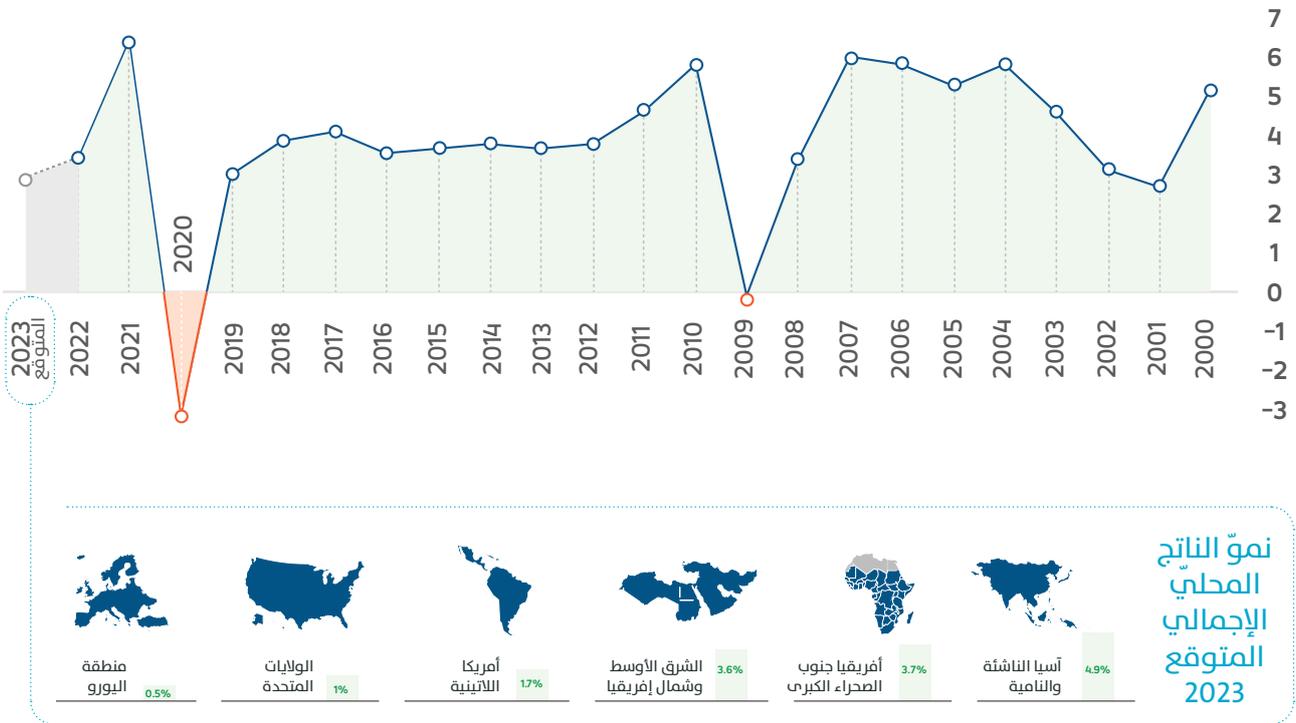
إن نسبة البطالة في انخفاض، ومشاركة الإناث في القوى العاملة في نمو مستمر (تضاعفت حصة النساء في القوى العاملة خلال أربع سنوات فقط، متجاوزة هدف 2030 بالفعل). ومع ذلك، إن توفير المواهب المتخصصة سيحتاج إلى مواكبة الطلب المتزايد وزيادة المنافسة على المواهب بين القطاع الخاص والهيئات الحكومية/ الشركات المملوكة للحكومة. هذا الأمر من شأنه أن يكون له آثار واسعة النطاق وطويلة المدى، من ضمنها ارتفاع كلفة العمالة.

# الآفاق العالمية: النمو عام 2023 سيكون الأسوأ منذ عام 2001، باستثناء عامي 2009 و2020

تراجعت التوقعات للاقتصاد العالمي في عام 2023، مع توقع حدوث ركود في بعض الاقتصادات. وفقاً لتحديث تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2022، سيتباطأ النمو الاقتصادي العالمي إلى 2.7% في عام 2023 (نسبة مراجعة من 3.8% التي كانت متوقعة في تحديث تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر يناير)، مقارنة بـ 3.2% في عام 2022 و 6% في عام 2021.

تأتي التوقعات السلبية على خلفية ارتفاع تكلفة المعيشة الناجم عن ارتفاع التضخم، والحرب الروسية الأوكرانية، والتأثير المستمر لوباء كوفيد-19. بصرف النظر عن الأزمة المالية العالمية والمرحلة الحادة لوباء كوفيد-19، إن النمو العالمي لعام 2023 سيمثل أيضاً أسوأ نمو منذ عام 2001 (الشكل 1).

## الشكل 1: النمو العالمي في 2023 سيسجل الأسوأ منذ 2001 معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)<sup>1</sup>

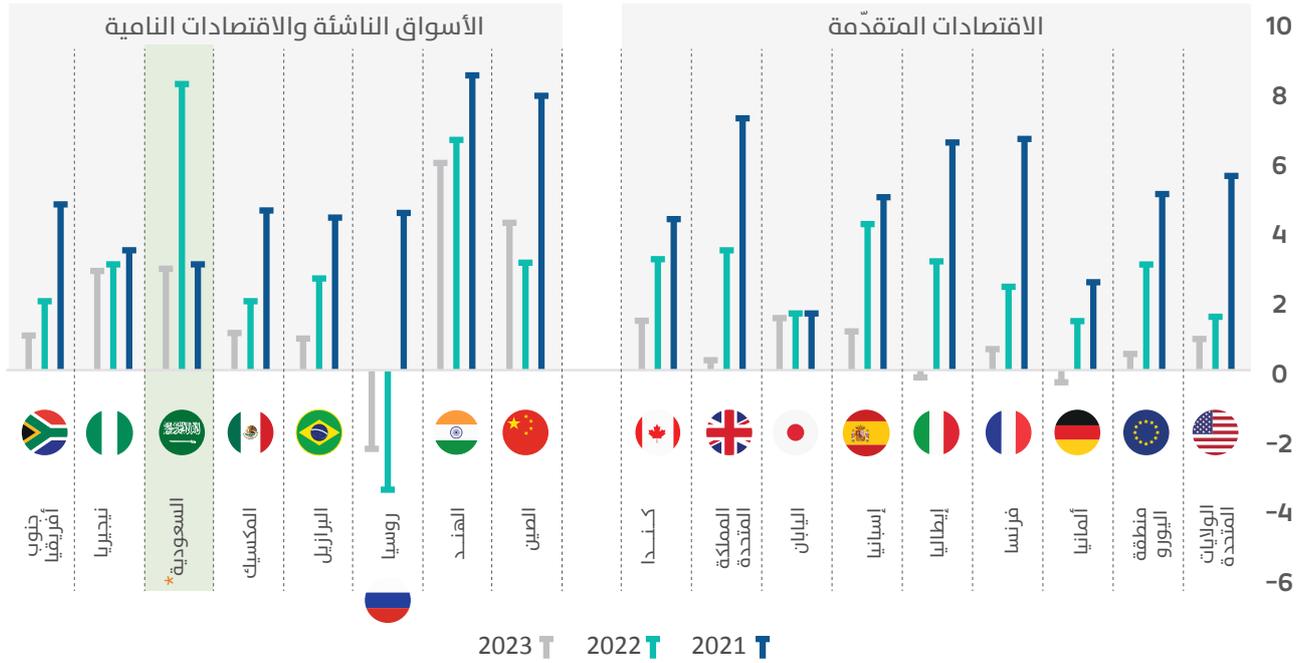


# الآفاق العالمية: الأسواق الناشئة نحو تفوّق في الأداء في 2023؛ خطر الركود في بلدان أخرى

في عام 2023، من المتوقع أن يكون أداء الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية أفضل من الاقتصادات المتقدمة، وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي (الشكل 2). من ناحية أخرى، من المتوقع حدوث ركود في بعض الاقتصادات المتقدمة مثل ألمانيا وإيطاليا.

## الشكل 2: النمو في الاقتصادات الناشئة والنامية سيتفوق على الاقتصادات المتقدمة في 2023

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)<sup>2</sup>



2- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2022.  
\* بيانات وزارة المالية السعودية.

# الآفاق الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: نمو متفاوت وأبطأ عام 2023 مقارنة بالأداء الممتاز لعام 2022

ولكنها لا تزال أقل من متوسط الأعوام 2000 إلى 2018. 4.4% خلال

-1.0%

2020-2019

من انكماش

4.1%

2021

5.0%

2022

3.6%

2023

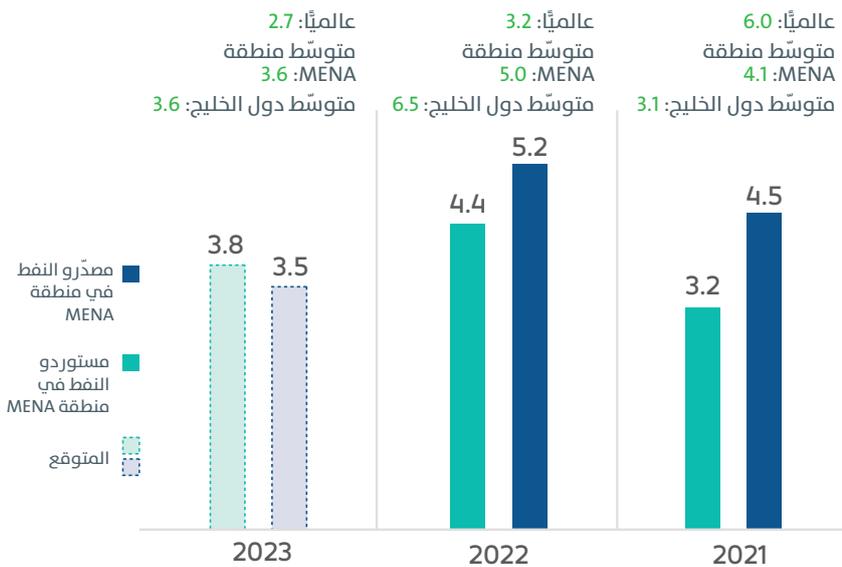
وفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

من المتوقع أن يتراجع النمو في البلدان المصدرة للنفط إلى 3.5% في عام 2023، من نمو ممتاز حققته عام 2022 بنسبة 5.2%، وذلك نتيجة لتراجع نمو إنتاج النفط بسبب تمديد سقف العرض المتفق عليه في إطار «أوبك بلس». ومن المتوقع أيضاً أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلدان المستوردة للنفط إلى 3.8% عام 2023 من نمو ممتاز بنسبة 4.4% عام 2022. في حين أن هذا الأمر يعني أنه من المتوقع أن يربى مستوردو النفط نمواً أعلى بقليل من المصدّرين في عام 2023 (مدفوعاً بالنمو الاقتصادي غير النفطي)، إن هذا المستوى من النمو للبلدان المستوردة للنفط غير كافٍ بالنسبة لهم لحل التحديات التي يواجهونها على نحو مستدام وخلق فرص عمل كافية لتلبية القوة العاملة المتنامية.

بالنسبة لمستوردي النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من المتوقع أن ينخفض النمو في مصر وتونس. من ناحية أخرى، من المتوقع أن يستفيد النمو في المغرب من تحسين الإنتاج الزراعي مع تبديد الجفاف في شمال إفريقيا. ومع ذلك، لا يزال يتعين على مستوردي النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التعامل مع التحديات الصعبة، التي تتضمن ارتفاع تكاليف الغذاء ونقصه، والتقدم البطيء في إطلاق اللقاحات (بالأخص في بلدان مثل سوريا والسودان)، والصراعات وهشاشة الأوضاع التي تشهدها بعض الدول.

## الشكل 3: تباطؤ النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في 2023، لكنه أعلى من المتوسط العالمي

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مصدّرو النفط ومستوردوه، %)<sup>3</sup>



من المتوقع أن يبلغ النمو الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي 3.6% في عام 2023 من 6.5% في عام 2022 و 3.1% في عام 2021. ولا تزال توقعات الأداء في عام 2023 أفضل من الانكماش بنسبة 1.7% خلال عامي 2018 و2019، لكنها تظل أقل من المتوسط البالغ 4.3% خلال الأعوام 2000 و2018.

وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، من المرجح أن تهيمن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية على نمو دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2023. ومع انتشار نشاط كأس العالم عبر الاقتصاد، من المحتمل أن تشهد قطر أيضاً نمواً أسرع مما توقعه صندوق النقد الدولي.

3- تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2022. تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2022.



# آفاق النفط: مخاطر سلبية للتوقعات، لكنها لا تزال جيّدة لمصدري النفط في دول الخليج (باستثناء البحرين)

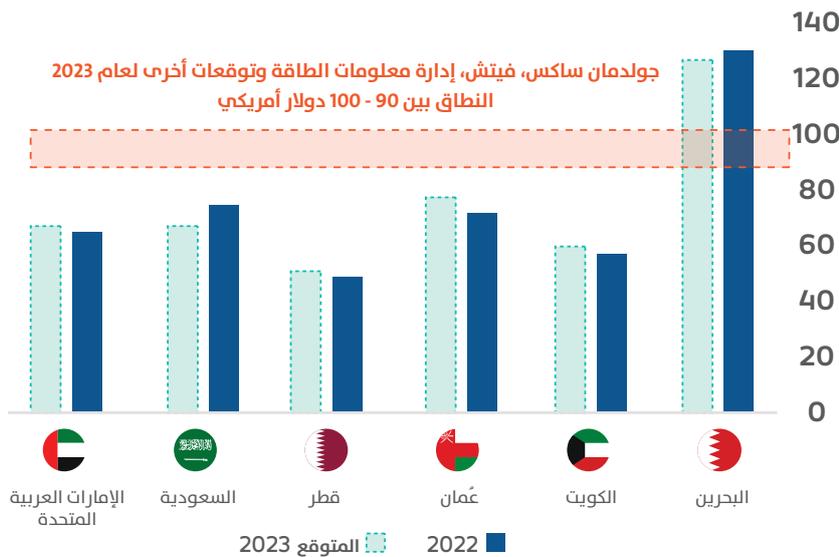
وفقًا لمنظمة أوبك (OPEC)، من المتوقع أن يتجاوز الطلب على النفط المعروض منه في عام 2023. وتستند توقعات أوبك على افتراضات السيناريو المتفائل لتراخي الصين في القيود المفروضة في ظل فيروس كورونا، وانحسار التوترات الجيوسياسية. إنّ احتمالية حدوث انتعاش اقتصادي أسرع من المتوقع في الصين، ستؤثر إيجابيًا على أسعار النفط (في حالة استمرار سياسات تخفيف القيود في ظل وباء فيروس كورونا). ولكن ستأتي مخاطر الجانب السلبي للتوقعات -من النمو الأبطأ- من المتوقع في الولايات المتحدة والتمديد المحتمل للركود المتوقع في بعض أجزاء أوروبا. لكن أوبك بلس (+OPEC) حافظت تاريخيًا على نهج مرن واستباقي للحفاظ على استقرار سوق النفط، ومن المرّج أن يستمر هذا النهج في 2023.

في حين أن بنك "جولدمان ساكس" (Goldman Sachs) كان قد أدلى بتوقعات سعودية بمقدار 110 دولارات أمريكية للبرميل لعام 2023، عدّل توقعاته (في 15 ديسمبر 2022) إلى 97.5 دولارًا أمريكيًا. بدورها توقّعت منظمات أخرى، مثل وكالة "فيتش" (Fitch)، "جي بي مورغان" (JP Morgan)، "ستاندرد تشارترد" (Standard Chartered) و"إدارة معلومات الطاقة" (EIA)، أن تصل أسعار نفط برنت (Brent) إلى نطاق 90-95 دولارًا أمريكيًا للبرميل لعام 2023.



## الشكل 4: أسعار النفط التي لا تزال أعلى من نقطة التعادل توفر مخزونًا لدول مجلس التعاون الخليجي باستثناء البحرين

سعر التعادل المالي للنفط لدول مجلس التعاون الخليجي،  
2022-2023 (دولار أمريكي لكل برميل)<sup>4</sup>



بعد سنوات من العجز، إنّ كلاً من نطاقات أسعار التي تنبأ بها "جولدمان ساكس" و"فيتش" و"إدارة معلومات الطاقة" وغيرهم، ستظل أعلى من أسعار التعادل المالي للنفط لدول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط، باستثناء البحرين (التي لديها سعر تعادل أعلى من 120 دولارًا أمريكيًا). بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي باستثناء البحرين (التي تحتاج إلى أسعار نفط أعلى)، سيكون هذا بمثابة مخزون لها ويمنحها فرصة لمواصلة تعزيز خطتها لتنويع الاقتصاد.



# آفاق النمو في المملكة العربية السعودية

# آفاق النمو في المملكة العربية السعودية

## نمو عام 2023 يدفعه التوسع غير النفطي واستدامة النفط

بشكل عام، تعتبر توقعات النمو في المملكة العربية السعودية لعام 2023 إيجابية، على الرغم من أنها أبطأ من الأداء الممتاز في عام 2022.

تشمل المخاطر السلبية مخاطر متغيرات فيروس كوفيد-19 وتأثيرها على النشاط الاقتصادي، وتراجع النمو على مستوى العالم، وخاصة في التجارة الرئيسية للمملكة وشركاء الاستثمار الأجنبي المباشر.



تجاوز النمو في عام 2022 توقعات وزارة المالية عن العام السابق، وشهد تحسناً كبيراً خلال عام 2021، حين انتعشت أسعار النفط واستمر دعم النشاط غير النفطي من خلال تخفيف القيود المفروضة في ظلّ فيروس كورونا والإصلاحات الحكومية.



استعرضت شركة "ستراتييك جيرز" الأداء الاقتصادي والمالي للمملكة العربية السعودية في عام 2022 بشكل مفضل أكثر في تقريرها السنوي لتحليل الميزانية. للاطلاع عليه كاملاً [تجدوه هنا](#).



تفترض توقعات عام 2023 استمرار الزخم من عام 2022 ونمو النشاط الاقتصادي المحلي غير النفطي في عام 2023، بقيادة القطاع الخاص. هذا في حين أن العديد من الاقتصادات على مستوى العالم تواجه المزيد من التوقعات المتشائمة، من ضمنها مخاوف حدوث ركود لدى بعضها.

# آفاق النمو في المملكة العربية السعودية

## نمو عام 2023 يدفعه التوسع غير النفطي واستدامة النفط

إن إنتاج النفط وصادراته سيساهم بشكل أقل في إجمالي النمو عام 2023 (بعد أن شكّل محرك النمو عام 2022). ووفقاً لميزانية 2023 وتوقعات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يقود الاقتصاد غير النفطي النمو في العام المقبل. في حين أن المملكة لا تكشف عادةً عن تفاصيل الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي أو توقعات الإيرادات للعام المقبل، فإن توقعات صندوق النقد الدولي تساعد في رسم الصورة.



يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي النفطي



في قطاع النفط، ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يتباطأ الناتج المحلي الإجمالي النفطي في عام 2023 بسبب تراجع نمو إنتاج النفط نتيجة تمديد سقف العرض المتفق عليه بموجب أوبك بلس (OPEC Plus). يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل إنتاج النفط الخام إلى 11.02 مليون برميل يوميًا في عام 2023، من 10.62 مليون برميل يوميًا في عام 2022 و9.10 مليون برميل يوميًا في عام 2021.



يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي



تظهر البيانات المتاحة من الهيئة العامة للإحصاء بالسعودية نمو النشاط الاقتصادي غير النفطي بنسبة 9.5% في المتوسط خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2022 والمساهمة بنسبة 53% في إجمالي الناتج المحلي.

نظراً إلى أن القطاع غير النفطي سيدفع النمو في عام 2023، ينبغي دعم الإيرادات الضريبية، لا سيما تلك المتأتية من ضريبة القيمة المضافة، بالانتعاش في النشاط الاقتصادي غير النفطي.

وفقاً لتصريح لوزير المالية في أكتوبر 2022، محمد الجدعان، من المتوقع أن ينمو نشاط القطاع الخاص غير النفطي بنحو 6% سنوياً خلال السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة.

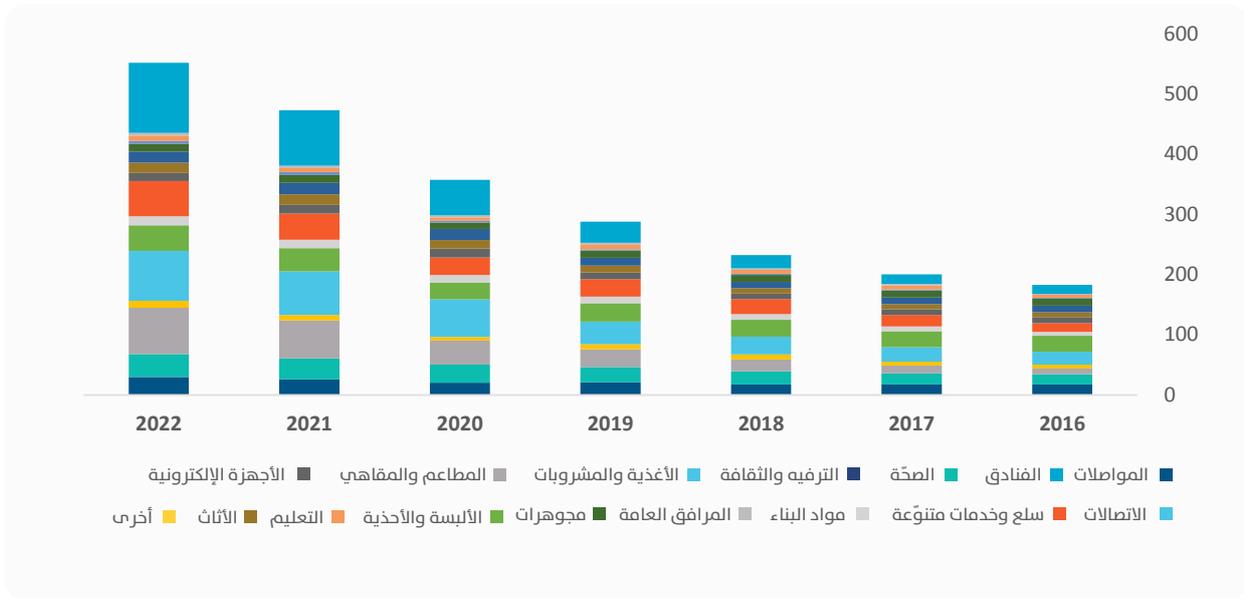
# آفاق النمو في المملكة العربية السعودية

## نمو عام 2023 يدفعه التوسع غير النفطي واستدامة النفط

على الرغم من ارتفاع التضخم في عام 2022، أظهرت البيانات إنفاقاً صحياً بشأن نقاط البيع ومعاملات التجارة الإلكترونية، التي تمثل مؤشرات الاستهلاك الخاص. كما سجلت قيمة معاملات التجارة الإلكترونية ارتفاعاً قياسياً في الربع الثالث من عام 2022 منذ عام 2019 عندما بدأ البنك المركزي السعودي بالإبلاغ عن البيانات حول هذا المؤشر. يمكن أن تؤثر معدلات الفائدة المرتفعة على الإنفاق الاستهلاكي القائم على الائتمان في عام 2023، ولكن يمكن التخفيف من ذلك عن طريق تخفيف التضخم واحتمال ارتفاع الأجور العامة (إذ تواصل الحكومة الحفاظ على مستوى المعيشة المرتفع الذي يتمتع به المقيمون السعوديون في ضوء التكلفة المتزايدة للمعيشة).

### الشكل 5: ارتفاع عمليات نقاط البيع

عمليات نقاط البيع في المملكة العربية السعودية (مبيعات، مليار ريال)<sup>5</sup>



الشكل 6: ارتفاع عمليات التجارة الإلكترونية بطاقات مدى في المملكة العربية السعودية (مبيعات، مليار ريال)<sup>5</sup>

5- البنك المركزي السعودي. تم إصدار بيانات عام 2022 بالكامل سنوياً باستخدام البيانات المتاحة من الربع الأول إلى الربع الثالث من البنك المركزي السعودي.

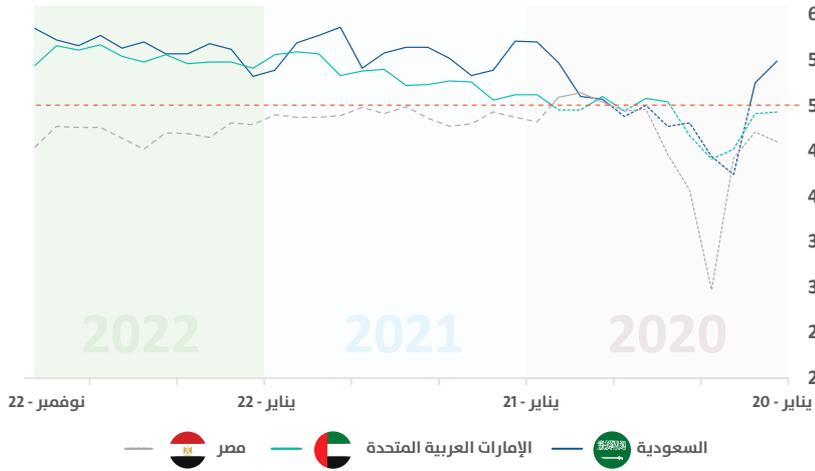
# آفاق النمو في المملكة العربية السعودية

## نمو عام 2023 يدفعه التوسع غير النفطي واستدامة النفط

يظهر كل من مؤشر مدراء المشتريات (PMI) للسعودية ومؤشر الإنتاج الصناعي (IPI) زخماً قوياً، وهما مؤشرا استثمار خاص.

### الشكل 7: استمرار توسع القطاع الخاص غير النفطي

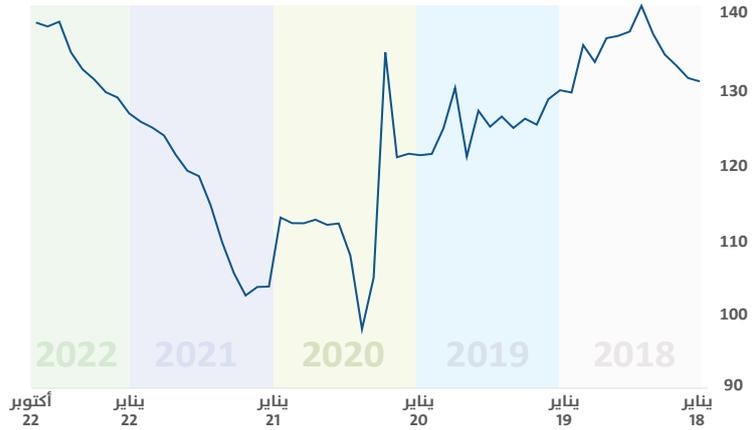
مؤشر مدراء المشتريات (PMI) لمنطقة MENA (بالنقاط)<sup>6</sup>



لا يزال مؤشر مدراء المشتريات أعلى من عتبة الـ 50 نقطة وأعلى من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط الأخرى مثل الإمارات العربية المتحدة ومصر، مما يشير إلى علامات إيجابية على استمرار التوسع في نشاط القطاع الخاص غير النفطي. ويرجع ذلك إلى النفقات الرأسمالية المستمرة من قبل الحكومة والكيانات التابعة لها، فضلاً عن اعتماد سياسات صديقة للأعمال في إطار رؤية 2030.

### الشكل 8: مؤشر الإنتاج الصناعي السعودي عند أعلى مستوياته في 4 سنوات

مؤشر الإنتاج الصناعي السعودي (بالنقاط)<sup>7</sup>



ارتفع مؤشر الإنتاج الصناعي في المملكة العربية السعودية أيضاً بنسبة 14.1% على أساس سنوي في أكتوبر 2022، إلى أعلى مستوى في أربع سنوات عند 139 نقطة، وفقاً لسنة الأساس 2010. ويعزى هذا النمو بشكل أساسي إلى التعدين واستغلال المحاجر والتصنيع.

من المتوقع أن تتعزز أنشطة البناء والتصنيع والسياحة من خلال التقدم المحرر في العديد من المبادرات، من ضمنها برنامج الإسكان واستراتيجية السياحة ومبادرة السعودية الخضراء والاستراتيجية الوطنية للصناعة ومبادرة مرونسة سلسلة التوريد العالمية.

مع استمرار زخم الاستثمار وفتح قطاعات مثل السياحة والضيافة والترفيه فرصاً جديدة، سيستمر الطلب المحلي في التعزيز وستستمر ثقة الأعمال في النمو.

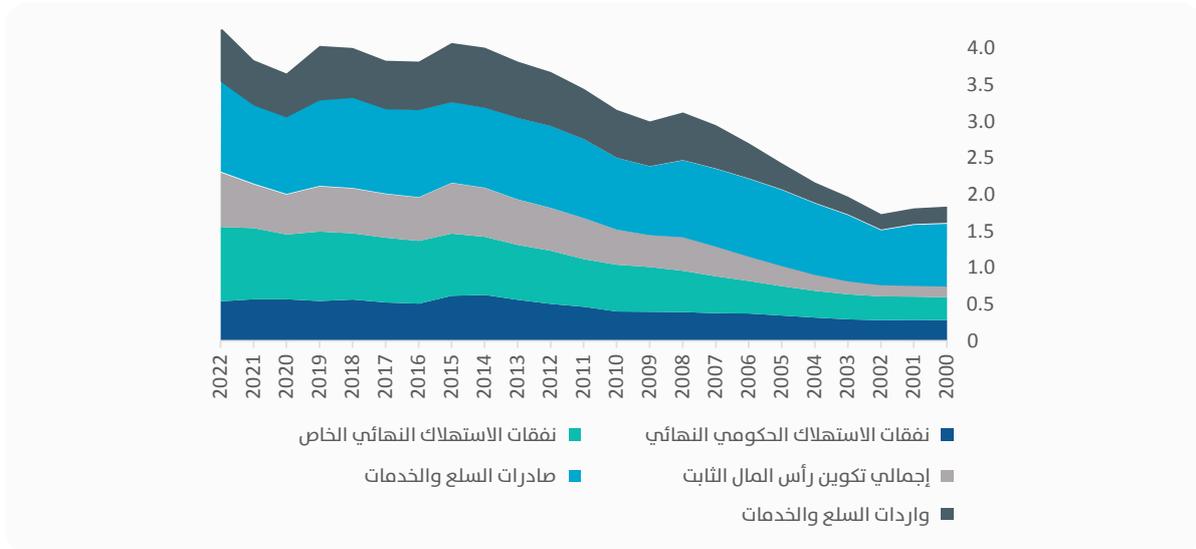
6- اقتصاديات السوق (Markit Economics). تشير قراءة فوق 50 نقطة إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وأقل من 50 نقطة تشير إلى انخفاض إجمالي.  
7- الهيئة العامة للإحصاء.

# آفاق النمو في المملكة العربية السعودية

## الناتج المحلي الإجمالي حسب مكون الإنفاق والتوقعات

### الشكل 9: توسع الاستهلاك الخاص ونصيب تكوين رأس المال الثابت الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق بالأسعار الثابتة (تريليون ريال)<sup>8</sup>



### الاستهلاك (الحكومي والخاص)

سيستمر الاستهلاك الخاص في التوسع، مدفوعاً بالنمو السكاني والقطاع المالي القوي وظهور قطاعات اقتصادية غير نفطية جديدة من شأنها تشجيع الإنفاق.

نظراً إلى أن مساهمة القطاع الخاص تعد الأكبر، فمن المتوقع أن يكون الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أقل مما كان عليه في سنوات الذروة.



### الاستثمار

سيستمر صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطنية والاستثمارات غير النفطية الأخرى التي تقودها الحكومة لدعم النمو في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، مما يدفع النمو السعودي بشكل عام. ومع استمرار تحسن بيئة الأعمال، من المتوقع أن يرتفع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي بشكل مطرد. أطلقت الحكومة العديد من الإجراءات لجذب تدفقات الاستثمار المحلي والأجنبي، بما في ذلك برنامج المقررات الإقليمية والاستراتيجية الوطنية للصناعة.



### الصادرات والواردات

سيستمر نمو الصادرات تحت سيطرة الارتفاع المطرد في الصادرات غير النفطية (من قاعدة منخفضة) مع استمرار جهود التنويع الاقتصادي للحكومة. سيستمر دعم الطلب على السلع الرأسمالية والموارد الخام والآلات من البلدان الأخرى من خلال استثمارات المملكة العربية السعودية في بنيتها التحتية والجهود المبذولة لتنويع اقتصادها، وكذلك تسريع نمو الواردات.

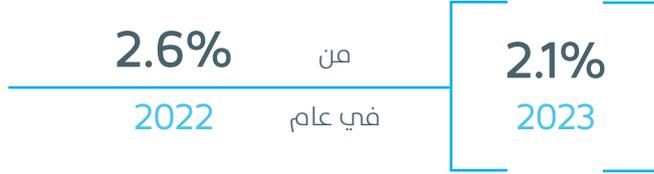


# آفاق السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية



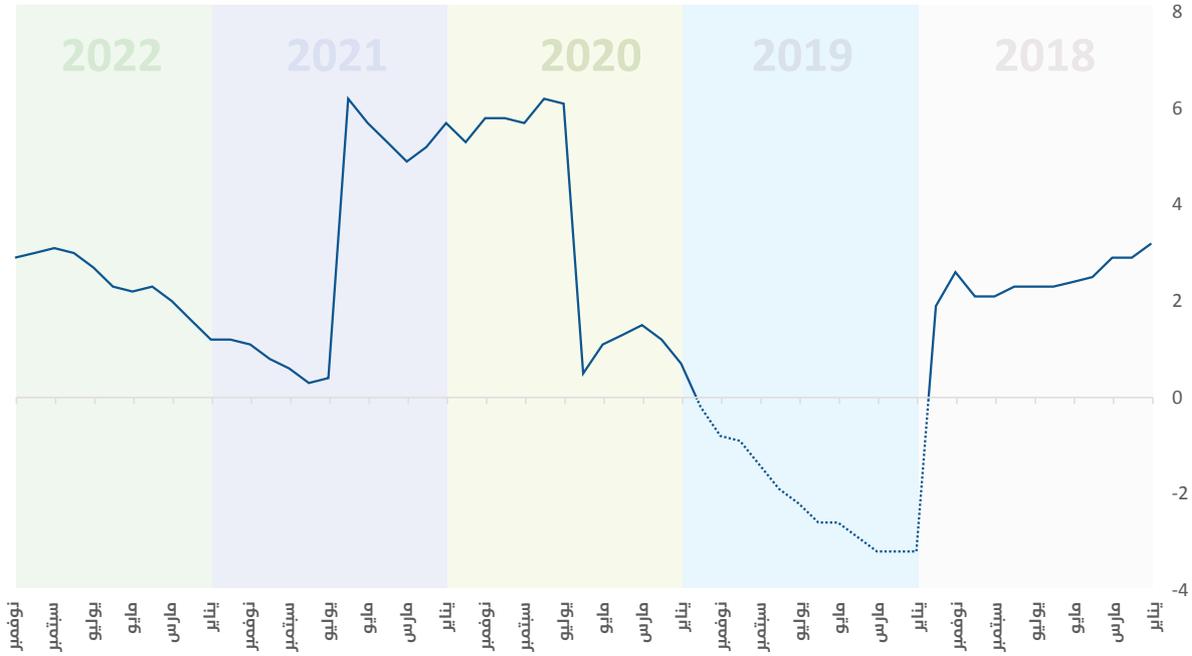
# آفاق السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية

## التضخم في المملكة تم احتواؤه



وفقاً لبيان ميزانية عام 2023، تتوقع وزارة المالية أن يصل التضخم إلى

### الشكل 10: احتواء التضخم السعودي بعدة عوامل نسبة تغيير معدل التضخم على أساس سنوي<sup>9</sup>



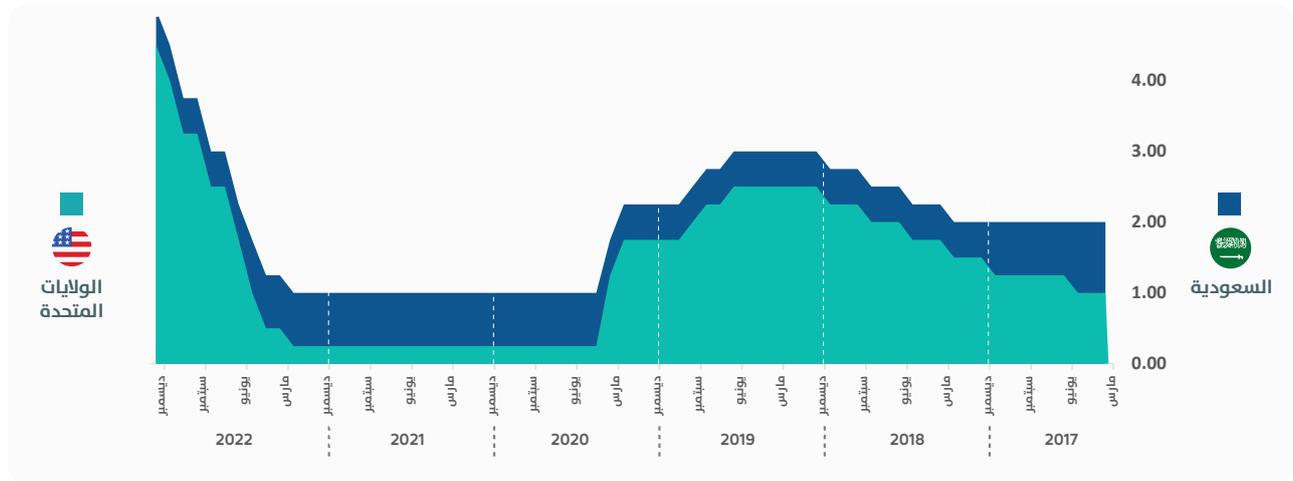
وقد أصبح احتواء التضخم في المملكة العربية السعودية ممكناً من خلال عدة عوامل، بما في ذلك استراتيجيات الحكومة الفعّالة لإدارة سلسلة التوريد ودعم الوقود والغذاء ونظام ربط الريال بعملة الدولار الأمريكي القوي (مما يساعد على السيطرة على التضخم الواردات)، وإيرادات نفطية أعلى (مما يساعد في السيطرة على تأثير ارتفاع أسعار السلع العالمية على التضخم المحلي).

# آفاق السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية

## التضخم في السعودية من بين الأدنى عالميًا

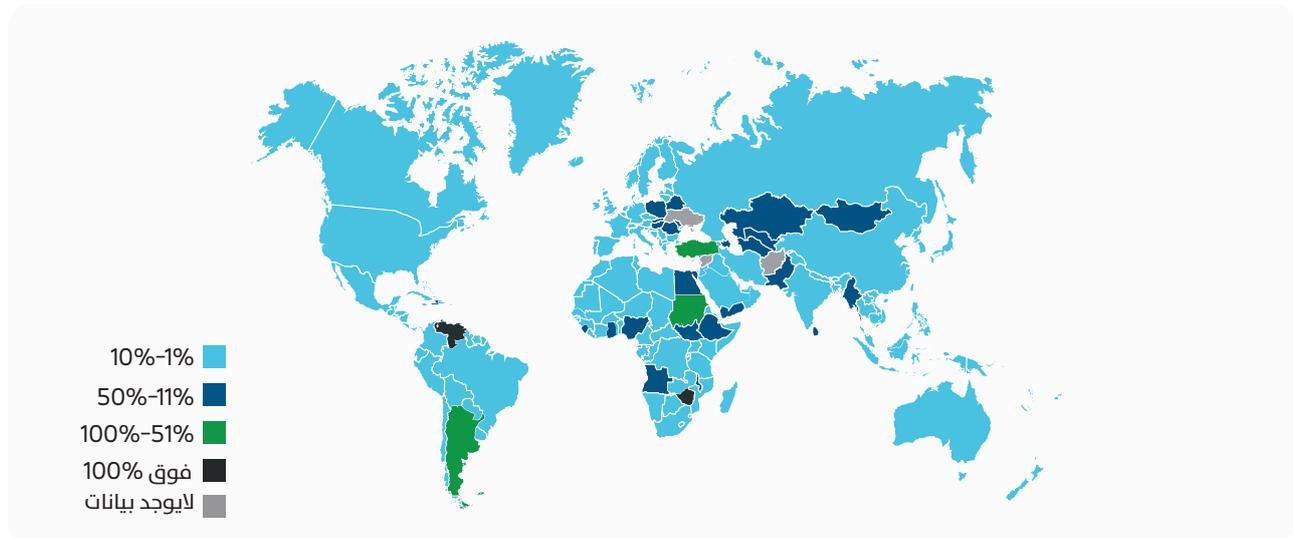
نظرًا لارتباط الريال بالدولار الأمريكي، فإن أي تغييرات من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، البنك المركزي للمملكة، استجابة لتقلبات مستويات التضخم، ستكون بالتوازي مع تحركات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (الشكل 11).

**الشكل 11: "ساما" تعكس تحركات أسعار الفائدة الفيدرالية الأمريكية معدلات اتفاقية إعادة الشراء "الريبو" في السعودية و أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية الأمريكية (%)<sup>10</sup>**



سيستمر معدل التضخم في المملكة بكونه الأدنى بين أعضاء مجموعة العشرين ومن بين الأدنى المعدلات على مستوى العالم في عام 2023، مما يدعم الاستهلاك الخاص والسياحة في المملكة، من بين أمور أخرى.

**الشكل 12: معدل التضخم في السعودية 2023 من بين الأدنى عالميًا معدلات التضخم العالمية، 2023<sup>11</sup>**



<sup>10</sup>- البنك المركزي السعودي، البنك الفيدرالي الأمريكي.  
<sup>11</sup>- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2022.

# آفاق المالية العامة والدين العام في المملكة العربية السعودية

# آفاق المالية العامة والدين العام في المملكة العربية السعودية

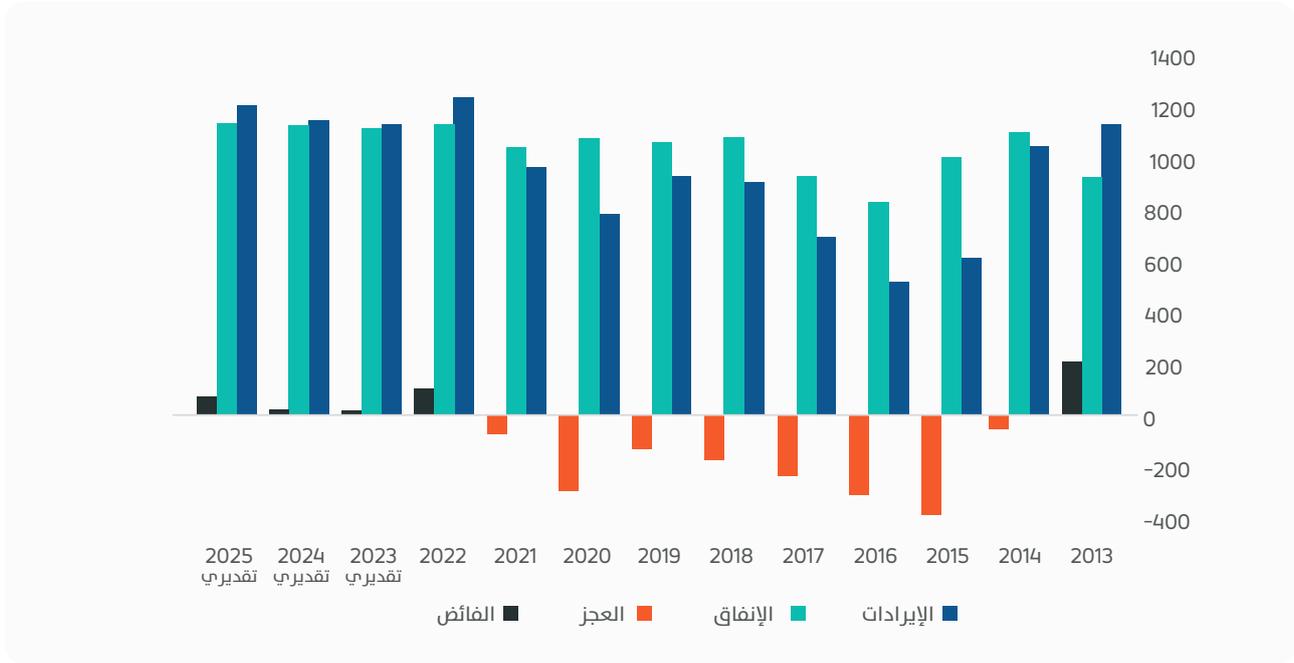
## عودة أيام الفائض المالي

يتجلى نجاح التعديل المالي في المملكة العربية السعودية وإعادة هيكلة المالية العامة في تحسّن الوضع المالي للمملكة بشكل ملحوظ.

في بيان ميزانية 2023، من المتوقع أن يُبيّن رصيد المالية العامة فائضاً في عام 2023، وعلى المدى المتوسط حتى عام 2025. ويمثّل هذا العام الثاني على التوالي من وجود فائض في الميزانية بعد 8 سنوات من ظهور عجز في الميزانية. من المتوقع أن يبلغ الفائض في عام 2023 9 مليار ريال سعودي (0.2% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بفائض فعلي قدره 90 مليار ريال سعودي في عام 2022 (2.3% من إجمالي الناتج المحلي).

يرتبط توقع أقل لعام 2023 (مقارنة بعام 2022 الفعلي) بتقديرات خط الأساس التي تستخدمها الحكومة، والتي تركز على توقعات مبنية على معايير متحفظة للإيرادات النفطية وغير النفطية في الموازنة تحسباً لأي أحداث قد تحدث على الصعيد الاقتصادي المحلي والعالمي.

الشكل 13: عودة أيام الفائض المالي  
الفائض/العجز، الإيرادات والتنفقات (مليار ريال سعودي)<sup>12</sup>



من المتوقع أن يصل الدين العام إلى 951 مليار ريال سعودي في عام 2023 (24.6% من الناتج المحلي الإجمالي) ومقارنة بـ 985 مليار ريال سعودي في عام 2022 (24.9% من إجمالي الناتج المحلي)، وهو ما لا يزال أقل من سقف الدين الحكومي البالغ 50%. وفقاً لتوقعات الحكومة متوسطة المدى، سينخفض الدين العام إلى 24.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 وإلى 22.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025.

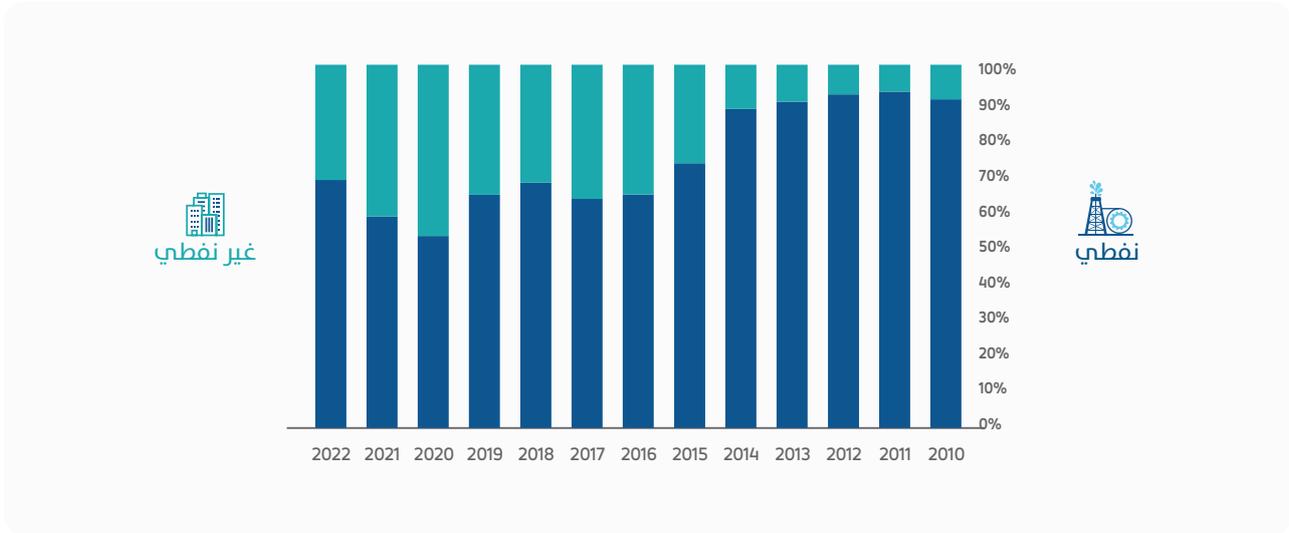
# آفاق المالية العامة والدين العام في المملكة العربية السعودية

## عودة أيام الفائض المالي

بشكل عام، ستستمر الإيرادات النفطية وغير النفطية المستدامة، إلى جانب الإنفاق الحكيم، في دعم توقعات المالية العامة. لا تحدد الموازنة السعودية عادة التوزيع الدقيق لتوقعات الإيرادات النفطية وغير النفطية للسنة؛ ولكنها تحدد بعض مصادر الإيرادات غير النفطية التي ستساهم في إجمالي الإيرادات، مع استمرار كون الدخل من ضريبة القيمة المضافة المساهم الأكبر بين المصادر غير النفطية الأخرى.

بشكل عام، كانت المساهمة السنوية للدخل غير النفطي في إجمالي الإيرادات أقل خلال عام 2022 (31.7% من الإجمالي) مقارنة بعام 2021 (41.7% من الإجمالي) ولكنها تبقى أعلى من الإجمالي البالغ 27% في عام 2015 قبل إطلاق رؤية السعودية 2030.

### الشكل 14: ارتفاع إيرادات النفط عام 2022؛ استدامة حصّة الدخل غير النفطي توزيع إجمالي الإيرادات في المملكة العربية السعودية (% من الإجمالي)<sup>13</sup>



في عام 2023، من المتوقع أن تكون النفقات أقل بنسبة 1.6% من ميزانية عام 2022 الفعلية وأعلى بنسبة 16.6% من ميزانية عام 2022. إذ من المتوقع أن تبلغ النفقات الرأسمالية 157 مليار ريال سعودي في عام 2023 مقارنة بـ 151 مليار ريال سعودي في عام 2022 الفعلي. انخفضت حصة النفقات الرأسمالية السنوية من إجمالي الميزانية على مدى السنوات الخمس الماضية من 17% من الإجمالي في 2018 إلى 13.3% في 2022، ويقدر أن ترتفع النسبة إلى 14.4% من إجمالي عام 2023.

يكشف التقسيم حسب القطاع عن اتجاه إنفاق يتوافق مع السنوات السابقة. حيث يشكل القطاع العسكري الجزء الأكبر من النفقات، يليه التعليم والرعاية الصحية، إذ تم تخصيص 189 مليار ريال سعودي لهذه القطاعات لعام 2023، كما تشكل كل من هذه القطاعات 17% من إجمالي الميزانية و 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

# آفاق القطاع الخارجي السعودي

# آفاق القطاع الخارجي السعودي

## فائض الحساب الجاري واسع حسب المعايير التاريخية

من المتوقع أن يستمر التحسن الملحوظ عام 2022 في ميزان الحساب الجاري في عام 2023 أيضًا، مدفوعًا بتحسّن الميزان التجاري، أي ارتفاع الصادرات مقارنة بالواردات، فضلًا عن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة.

### الشكل 15: رصيد الحساب الجاري السعودي لا يزال مرتفعًا ميزان الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)<sup>14</sup>

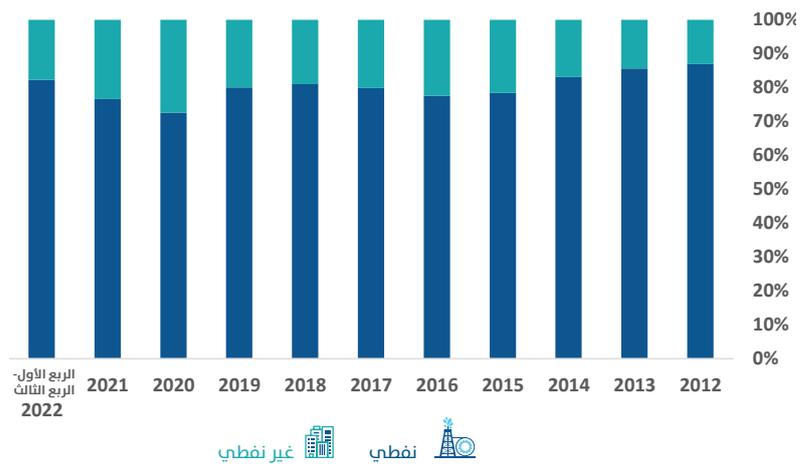


وفقًا لصندوق النقد الدولي، عاد ميزان الحساب الجاري إلى فائض بنسبة 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 بعد عجز قدره 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2020 (بعد الصدمات المزدوجة من انتشار وباء كوفيد وانخفاض أسعار النفط في ذلك العام). يستمر هذا الفائض في الارتفاع بعد أن وصل إلى ما يقدر بنحو 16% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 (مدفوعًا بارتفاع صادرات النفط) ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، وهو ما يعد واسعًا حسب المعايير التاريخية. ولكن، لا يزال أقل من متوسط 21% الذي شوهد في السنوات العشر منذ 2004 وحتى عام 2014.

بالنظر إلى تركيبة الصادرات السعودية على مدى العقد الماضي، من الواضح أن صادرات البلاد قد توسعت إلى ما بعد النفط لتشمل سلة متنوعة من السلع غير النفطية. زادت حصة الصادرات غير النفطية بشكل كبير، مما يعكس نجاح جهود التنوع والإصلاحات لتعزيز القدرة التنافسية.

تم تقييم إجمالي الصادرات غير النفطية في عام 2021 بمبلغ 231 مليار ريال سعودي (23% من إجمالي الصادرات)، مقارنة بـ 190 مليار ريال سعودي في عام 2012 (13% من إجمالي الصادرات)، وهو ما يمثل ارتفاعًا جديدًا للصادرات غير النفطية في المملكة. في الأشهر التسعة الأولى من عام 2022، بلغت قيمة إجمالي الصادرات غير النفطية 205 مليار ريال سعودي (18% من إجمالي الصادرات).

### الشكل 16: سلة الصادرات السعودية مستمرة في التنوع الحصة النفطية وغير النفطية من الصادرات السعودية (% من الإجمالي)<sup>15</sup>



كما ارتفعت نسبة الصادرات غير النفطية السعودية (باستثناء إعادة التصدير) مقابل الواردات لتصل إلى 40.4% في عام 2021 مقارنة بـ 32.7% في عام 2012 وأدنى مستوياتها في فترة 10 سنوات بنسبة 24.1% في عام 2015. في الأشهر التسعة الأولى من عام 2022، بلغت هذه النسبة 47.8%.

14- البنك المركزي السعودي: صندوق النقد الدولي.  
15- الهيئة العامة للإحصاء.

# آفاق القطاع الخارجي السعودي

## تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ولكن أقل من مستوى الذروة

خلال السنوات العديدة القادمة. حيث تهدف استراتيجية الاستثمار الوطنية الجديدة إلى جذب 1.8 تريليون ريال سعودي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين عامي 2021 و2030، أي ما يعادل 200 مليار ريال سعودي سنوياً، وإن كان يبدو هذا طموحاً بعض الشيء مقارنة بالمعدل الحالي.

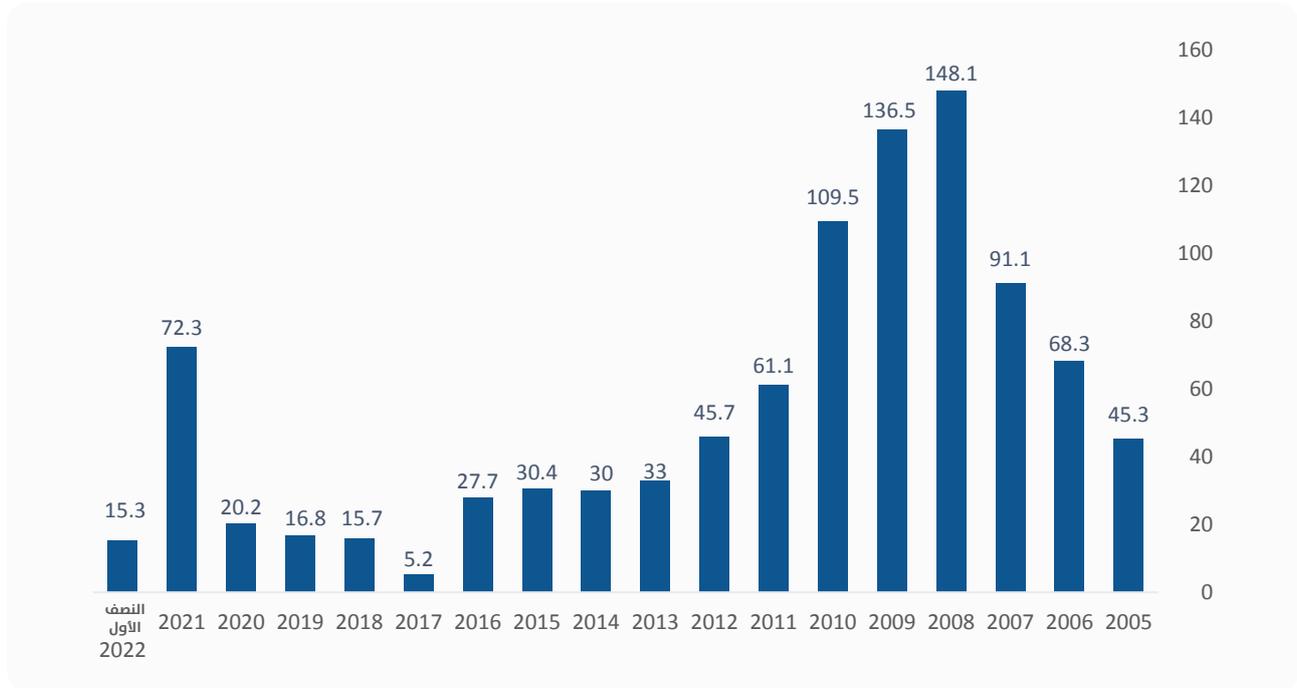
وبالنظر إلى الأمام، سيتم دعم ربط العملة بالدولار في المستقبل باحتياطات ضخمة من العملات الأجنبية (تقدر بنحو 1.74 تريليون ريال سعودي في نوفمبر 2022) و1.98 تريليون ريال سعودي في الأصول التي يديرها صندوق الاستثمارات العامة لصناديق الثروة السيادية اعتباراً من نهاية عام 2021. سيواصل ربط العملات العمل كمرتكز وعامل رئيسي للمستثمرين الأجانب المحتملين، الذين سيكون لهم تأثير كبير على الحساب المالي للمملكة، مع تكثيف الحكومة جهودها لتحرير الاقتصاد.

تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل ضرورية لمساعدة الحكومة على تحقيق أهداف التنويع ودعم وضع ميزان المدفوعات في المملكة. ووفقاً لـ "استثمر في السعودية" (Invest Saudi)، فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة العربية السعودية 72.3 مليار ريال سعودي في عام 2021 من 20.2 مليار ريال سعودي في عام 2020. وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة 7.4 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2022 و7.9 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2022. كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة العربية السعودية آخذة في الازدياد، على الرغم من أنها لا تزال أقل بكثير من ذروتها البالغة 148.1 مليار ريال سعودي في عام 2008 والمتوسط البالغ 29.7 مليار ريال سعودي في السنوات العشر السابقة (الشكل 17).

من المتوقع أن تؤدي المبادرات الحكومية المؤيدة للأعمال التجارية إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة

### الشكل 17: تعافي الاستثمار الأجنبي المباشر، لكنه يبقى أقل من الذروة

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية (مليار ريال)<sup>16</sup>



<sup>16</sup> استثمر في السعودية؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. \* يعكس ارتفاع 2021 صفقة أرامكو التي تم إغلاقها في الربع الثاني من عام 2021.



# آفاق سوق العمل في المملكة العربية السعودية

# آفاق سوق العمل في المملكة العربية السعودية

## معدل منخفض قياسي للبطالة بين الذكور والإناث في السعودية

إلى 5.8% في الربع الثاني من عام 2022 مقارنةً مع 6.6% في نفس الفترة من العام السابق.

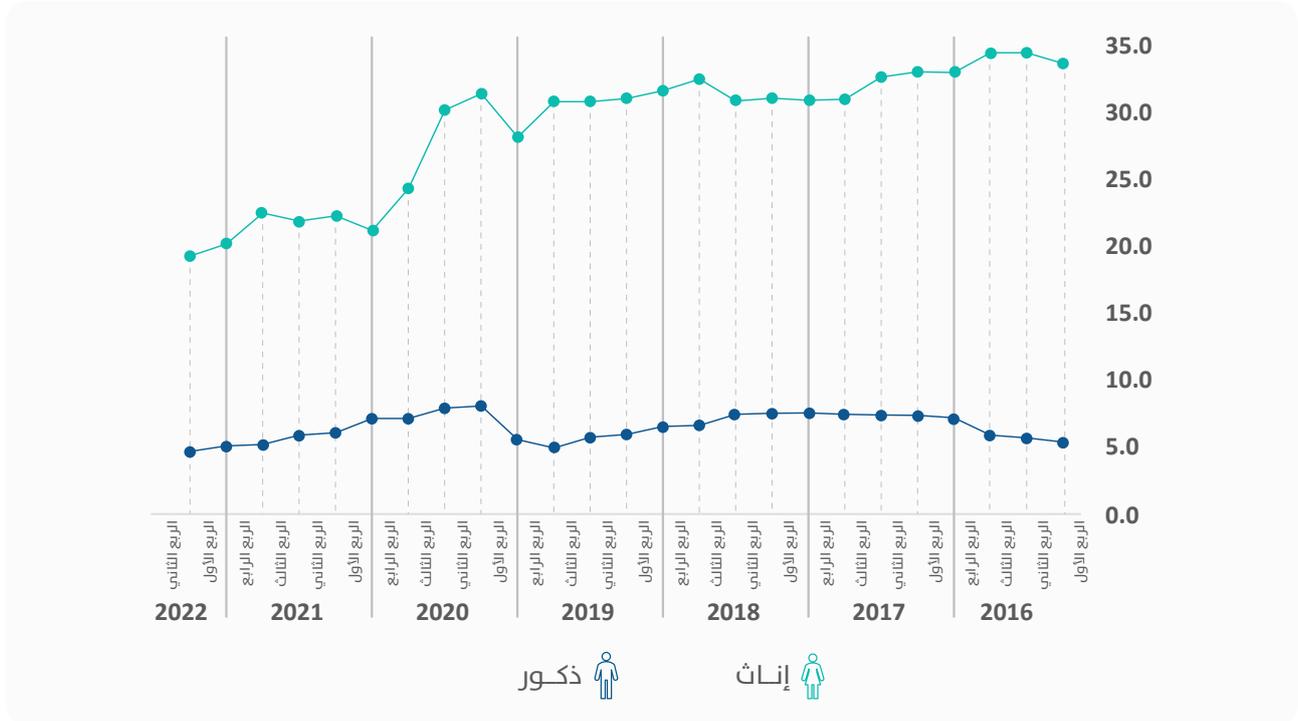
خلال هذه الفترة، انخفض معدل البطالة السعودي الإجمالي إلى 9.7% في الربع الثاني 2022 مقارنةً بـ 11.3% في نفس الفترة من عام 2021، وهو أدنى معدل منذ أن بدأت الهيئة العامة للإحصاء في نشر عن الإحصاءات ربع السنوية في الربع الثاني من عام 2016. وكان هذا مدفوعًا بانخفاض في معدّلات بطالة الذكور والإناث السعوديين إلى 4.7% و19.3% على التوالي في الربع الثاني من عام 2022 مقارنةً بـ 6.1% و22.3% في نفس الفترة من عام 2021، وتمثل أيضًا أدنى المعدلات منذ أن بدأت الهيئة العامة للإحصاء في نشر عن الإحصاءات ربع السنوية في الربع الثاني من عام 2016 (الشكل 18).

تنعكس مبادرات الحكومة لتعزيز الاقتصاد غير النفطي ومعالجة الاختلالات في سوق العمل في الأرقام الفصلية التي تظهر تحسُّنًا في كل من البطالة الإجمالية والسعودية بالإضافة إلى زيادة معدلات مشاركة العمالة النسائية السعودية.

بافتراض استمرار الزخم من عام 2022، سيستمر نمو التوظيف في عام 2023، مدفوعًا بكل من النشاط المحلي غير النفطي والمبادرات الحكومية. كما سيقوم القطاع الخاص مقام مصدر للعمالة والنمو الاقتصادي.

تهدف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 إلى خفض البطالة من 11.6% في عام 2015 إلى 7% بحلول عام 2030. ووفقًا لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء (GASTAT)، انخفض معدل البطالة الإجمالي (السعوديين وغير السعوديين)

الشكل 18: معدل منخفض قياسي للبطالة بين الذكور والإناث في السعودية  
معدل البطالة % (15 عامًا فأكثر)<sup>17</sup>



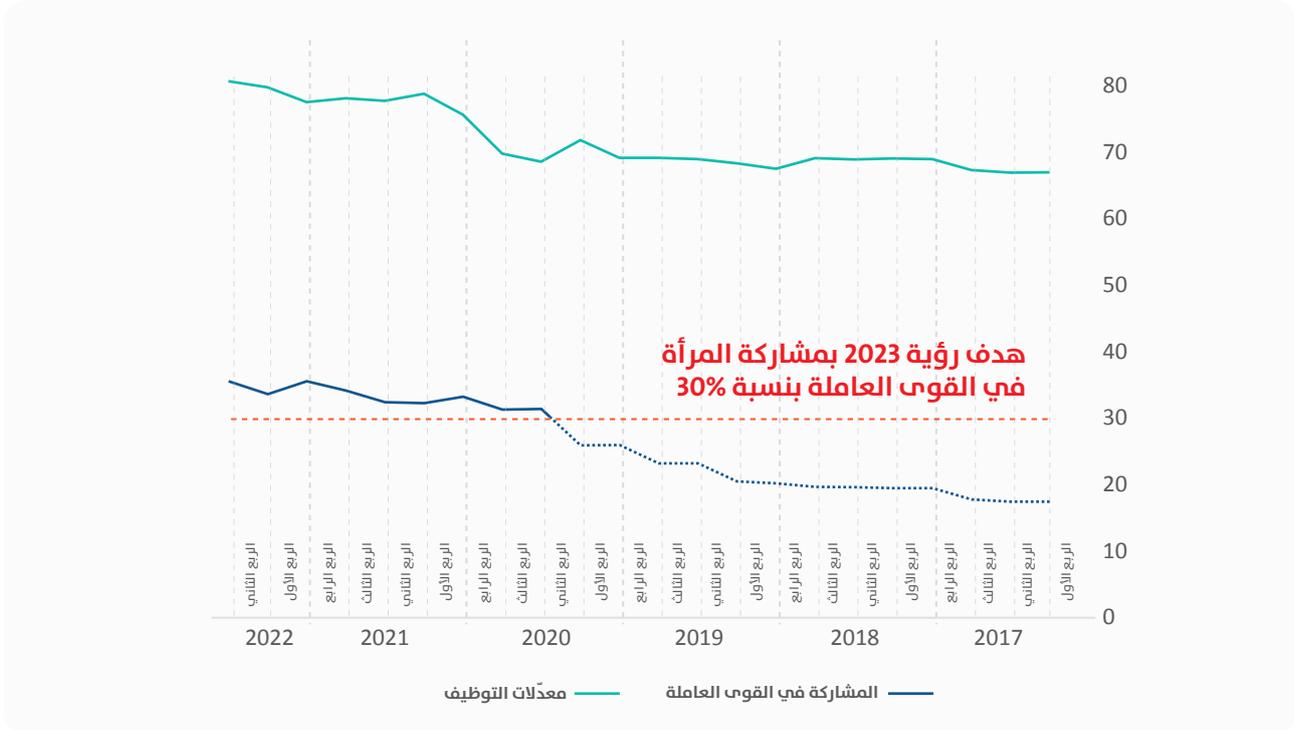
# آفاق سوق العمل في المملكة العربية السعودية

## مشاركة عالية قياسية للإناث في سوق العمل



خلال الفترة بين الربع الثاني من عام 2021 والربع الثاني من عام 2022، بلغ متوسط معدلات مشاركة النساء السعوديات في القوى العاملة 34.3%، وهو ما يضاعف حصة المرأة في القوى العاملة خلال أربع سنوات فقط، وهو ما يتجاوز أهداف رؤية 2030 بشكل كبير (الشكل 19). واقترن ذلك بارتفاع في معدلات توظيف الإناث السعوديات خلال الربع الثاني من عام 2022. بحسب بيانات سوق العمل، خلال هذه الفترة، 61.4% من السعوديات العاملات كن يعملن في القطاع الخاص. يوضّح التوزيع حسب القطاع أن 26.2% من النساء السعوديات يعملن في قطاع التعليم تليها 16.2% في قطاع البيع بالجملة و9.2% في أنشطة الصحة البشرية والعمل الاجتماعي، وذلك اعتباراً من الربع الثاني من عام 2022.

### الشكل 19: تضاعف مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة وتجاوز هدف رؤية 2030 نسبة مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة (%)<sup>18</sup>



# آفاق سوق العمل في المملكة العربية السعودية

## تحديات ناشئة أخرى لسوق العمل

تبدو مؤشرات سوق العمل مشجّعة، ويستمر الزخم من الحكومة في معالجة الاختلالات الهيكلية الموجودة وكذلك التحديات الناشئة.

### السعوديون في القطاع الخاص

يوضح التوزيع في الربع الثاني من عام 2021 أن 52.5% من السعوديين لا يزالون يعملون في القطاع العام مقابل 47.1% في القطاع الخاص و0.5% في القطاعات الأخرى<sup>19</sup>. يبرز اعتماد السعودية على التوظيف الحكومي في المقارنة الدولية، إذ تستوعب كل من الاقتصادات المتقدمة والناشئة عمومًا أقل من خمس مواطنيها في القطاع العام.

### المنافسة بين القطاعين الخاص والعام

تواجه زيادة مشاركة المواطنين السعوديين في القطاع الخاص تحديًا بسبب المنافسة المتزايدة مع الهيئات الحكومية والشركات المملوكة للحكومة، مدفوعة بأهداف رؤية 2030 والطلب على رأس المال البشري. هناك آثار إيجابية لمثل هذا الوضع بما في ذلك المساعدة في الحد من البطالة، وزيادة الرواتب والتفاؤل في ما يخص توظيف الإناث، وبالتالي إظهار أن البلاد تفتتح على قوة عاملة متنوعة. ولكن هذه المنافسة المتزايدة على المواهب لها أيضًا آثار واسعة النطاق على المدى الطويل، تتراوح بين ارتفاع تكاليف العمالة التي سيكافح القطاع الخاص لتحملها، وبين التأثير طويل المدى غير المواتي على الموظفين السعوديين.

### العرض مقابل الطلب على المواهب المتخصصة

مع استمرار صندوق الاستثمارات العامة في التوسّع وإنشاء شركات جديدة، ومع نقل المزيد من الشركات مقارها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى الرياض أو دخول السوق لأول مرة، سيحتاج توفير المواهب المتخصصة إلى مواكبة الطلب. هناك بيانات محدودة عن العرض والطلب على المواهب اليوم في المملكة العربية السعودية. ولكن تمّ تقديم بعض الإحصاءات الأولية من قبل شركة "كورن فيري" (Korn Ferry) وشركة "رويا للتوظيف" (Ruya Recruitment):

- وفقًا لتحليل أجرته "كورن فيري" عام 2018، ستواجه المملكة العربية السعودية عجزًا في العمالة الماهرة يبلغ 663 ألف شخص بحلول عام 2030.
- في مقال نُشر في نوفمبر 2022 على موقع "لينكد إن" (LinkedIn) لمدير وشركة "رويا للتوظيف"، كشف الكاتب أنّ متوسط الراتب للخريجين الجدد داخل القطاع الخاص قد ارتفع بنسبة 30% في العام الماضي وحده، وأنّ الموظفين يتم استدرابهم بعروض جديدة تساوي 60% علاوة على رواتبهم الحالية. وجاء ذلك وفقًا على محادثات أجراها فريق "رويا للتوظيف" مع 30 مديرًا تنفيذيًا على مستوى C ومدراء مجلس الإدارة وخبراء الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية.



بيئة الأعمال في  
المملكة العربية  
السعودية

# بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية

## زخم الإصلاحات مستمر

إن الأسس الاقتصادية في المملكة العربية السعودية قوية والآفاق إيجابية. في المقابل، يعد الحفاظ على زخم الإصلاح أمرًا ضروريًا لازدهار المملكة ونموها المستقر على المدى الطويل.

تخطو المملكة العربية السعودية خطوات واسعة في تحسين مناخ الأعمال، وجذب الاستثمار الدولي، وخلق فرص العمل في القطاع الخاص. بفضل هذه الإجراءات، على سبيل المثال، يمكن الآن تسجيل الشركة في غضون ثلاث دقائق. كما أن الجهود جارية لتحسين الحوكمة وظروف سوق العمل.



يواصل برنامج تطوير القطاع المالي (FSDP) "أحد برامج تحقيق الرؤية" إحراز تقدم كبير في المجالات الرئيسية، في حين يستمر زخم الإصلاح في دعم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وأسواق رأس المال والخدمات المصرفية الرقمية والخدمات المالية. تم تقديم إطار العمل المصرفي المفتوح من قبل البنك المركزي السعودي في نوفمبر 2022، بينما تم تقديم استراتيجية التكنولوجيا المالية في يونيو 2022. ستعمل هذه الخطوات على تحسين مناخ الأعمال، وجذب الأموال الأجنبية إلى أسواق رأس المال في المملكة، وتعزيز استثمارات القطاع الخاص في صناعة التكنولوجيا المالية (FinTech).

في الربع الرابع من عام 2022، تسارع زخم الإصلاح مرة أخرى. حيث أطلقت الحكومة السعودية مبادرة مرونة سلسلة التوريد العالمية في أكتوبر 2022 لجذب الاستثمار العالمي من خلال الاستفادة من البنية التحتية والموقع الاستراتيجي للبلاد. في الرياض، كشفت الدولة عن أول منطقة اقتصادية متكاملة لها، والتي ستعفي فيها الشركات من الضرائب لمدة تصل إلى 50 عامًا. كما وضعت الحكومة السعودية خططًا لإنشاء واحدة من أكبر مراكز احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه في العالم، والتي ستلتقط 44 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، أيضًا في أكتوبر 2022.

على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، نفذت الحكومة السعودية عدّة إصلاحات لتمكين المرأة في جميع أنحاء المملكة وتيسير وصول الأجانب إلى السفر بغرض ديني. تتوافق كل هذه المبادرات مع استراتيجيات الإصلاح الحكومية الموضحة في رؤية 2030، والتي نتوقع أنها ستحافظ على زخم قوي على المدى المتوسط.

سيضمن "برنامج المقررات الإقليمية" (RHQ) «في المملكة العربية السعودية استمرار تكثيف الإصلاحات في عام 2023 لتحسين بيئة الأعمال، قبل الموعد النهائي في عام 2024. حيث تمّ تصميم الحوافز لتعزيز الثقة الدولية وتشجيع الاستثمار الأجنبي. في أوائل عام 2022، أصدرت وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية إرشادات جديدة بشأن "برنامج المقررات الإقليمية"، متضمنة شروط الحصول على ترخيص للأعمال في المقر الإقليمي.



# أمور يجب ترقبها خلال عام 2023

# أمور يجب ترقبها خلال عام 2023

## السفر والسياحة والضيافة

نمو السفر والسياحة والضيافة سيكون مدفوعاً بالعديد من المشاريع السياحية العملاقة التي ستفتح أبوابها للزوار في عام 2023، من ضمنها إطلاق شركة الطيران الوطنية الجديدة في المملكة العربية السعودية، الرياض الدولية للطيران (RIA)، بالإضافة إلى الإطلاق المرتقب لسعة فندقية فاخرة إضافية في السوق.

## الترفيه والصناعات ذات الصلة

نمو السياحة سيغذي بدوره جزءاً من التوسع في الترفيه والصناعات ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، ستدعم هذه الصناعات عوامل أخرى مثل موسم الرياض في المملكة (وغيرها مثل موسم جدة ومهرجانات العلا) التي تتوسع كل عام، واستضافة المملكة المتزايدة للمعارض التجارية والمؤتمرات والمسابقات الدولية.

## استمرار استثمارات صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطنية

ستعتمد المملكة بشكل متزايد على استثمارات كل من صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطنية في الاقتصاد المحلي. كجزء من استراتيجيته 2021-2025، يهدف صندوق الاستثمارات العامة إلى استثمار ما لا يقل عن 150 مليار ريال سعودي سنوياً في مشاريع استثمارية جديدة محلياً. يعتزم صندوق التنمية الوطنية بدوره استثمار 570 مليار ريال سعودي، أو أكثر من 70 مليار ريال سعودي سنوياً، في اقتصاد المملكة بحلول عام 2030 كجزء من استراتيجيته الجديدة، والتي تم الكشف عنها في عام 2022.

## عمليات الاكتتاب العام والاندماج والاستحواذ

لا تزال عمليات الاكتتاب العام وعمليات الاندماج نشطة جداً. وتشمل الخطوات المتعددة للاكتتاب خطط "أرامكو" لطرح ذراعها التجارية للاكتتاب، ومجموعة MBC، وشركة "أديس" (ADES) الدولية القابضة التابعة لصندوق الاستثمارات العامة بالإضافة إلى شركة البحر الأحمر الدولية.

## المبادرات الخضراء

تستضيف المملكة العربية السعودية أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2023. من خلال تكثيف مبادرات تحويل الطاقة مثل مبادرة الشرق الأوسط الخضراء ومبادرة السعودية الخضراء، تعمل المملكة العربية السعودية على تعزيز التعهدات المناخية وخلق فرص استثمارية في الاقتصاد الأخضر. كما تخطط المملكة لتطوير مركز إقليمي يتمتع بخبرة في التقاط الكربون وتخزينه واستخدامه بالتعاون مع دول أخرى. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت المملكة العربية السعودية عن بدء مسعى إقليمي لتوفير خيارات وقود الطهي النظيف التي قد تساعد أكثر من 750 مليون شخص على مستوى العالم. كما يتم التخطيط لإنشاء صندوق استثمار إقليمي مع التركيز على تمويل الحلول التكنولوجية لاقتصاد الكربون الدائري المتصور.

## صناعة التعدين

"قمة مستقبل المعادن" الثاني والذي تستضيفه المملكة العربية السعودية، سيجتمع صناعة التعدين في العالم في يناير 2023. وتخطط المملكة أن تدرج العام المقبل في مزاد علني للمستثمرين المحليين والأجانب، خمسة تراخيص لتنقيب المعادن، تحتوي على ركاز من النحاس والزنك والرصاص والحديد.

## "برنامج المقررات الإقليمية" (RHQ)

من المتوقع أن تقوم المزيد من الشركات بالتسجيل وتحويل مقراتها الإقليمية إلى الرياض قبل الموعد النهائي في يناير 2024.

# لوحة تحكمية كئيّة



2023f	2022	2021f	2020	2019	
3.1	8.5	3.2	-4.1	0.3	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
3.3	13.1	0.2	-6.6	-3.3	الناتج المحلي الإجمالي النفطي (%)
3.8	4.2	4.9	-2.5	2.8	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)
2.1	2.6	3.1	3.4	-2.1	تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (%)*
0.4	2.6	-2.3	-11.2	-4.5	رصيد المالية العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي)*
12.3	16.0	5.3	-3.2	4.8	رصيد الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
24.6	24.9	30.0	32.5	22.8	مجموع الدين الحكومي الإجمالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)*
29.4	28.9	34.1	33.8	23.2	الدين الخارجي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
26.1	25.4	22.7	25.4	32.8	الاحتياطيات (شهور من الواردات)
3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	سعر الصرف ريال سعودي / دولار أمريكي
36.9	36.4	35.9	35.9	35.8	التعداد السكاني بالمليون

# منشورات أخرى

تعتز استراتيجية جيزز بكونها مركز معارف في السوق السعودي. تنشر شركة استراتيجية جيزز العديد من التقارير التي تبرز حالة الاقتصاد في المملكة وأبرز الأعمال في القطاعات الخاصة والحكومية. وفيما يلي نخبة من أحدث منشوراتنا



رحلة الإيرادات  
غير النفطية



تقرير ميزانية  
\*2023

لمتابعة القراءة الصفحة 11



توقعات الاقتصاد  
السعودي 2022



تغيّر الهرم السكاني  
في المملكة العربية  
السعودية



Strategic Gears  
Management Consultancy

## حول شركة ستراتيجك جيرز

شركة ستراتيجك جيرز هي شركة متخصصة في تقديم الاستشارات الإدارية لعملائها في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية. تضم قائمة عملاء الشركة كبرى المؤسسات بالقطاعات الحكومي والخاص، بما في ذلك عدد من الوزارات والهيئات والمؤسسات المالية والشركات. يعمل لدى الشركة نخبة من الاستشاريين المحليين بالإضافة إلى شبكة من الخبراء الدوليين، ممن تتوفر لديهم خبرات عريضة في تقديم حلول استراتيجية في مجالات تطوير الاستراتيجية واستراتيجيات التسويق والتواصل، والبحوث والتحليلات والتميز التشغيلي، ولها سجل حافل مع العديد من العملاء في كل منها.

[www.strategicgears.com](http://www.strategicgears.com) | [info@strategicgears.com](mailto:info@strategicgears.com)

إخلاء المسؤولية: ما لم يُنص على خلاف ذلك، فإن جميع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة («التقرير») لا يجوز إعادة إنتاجها، كلياً أو جزئياً، دون الحصول على إذن كتابي محدد من شركة «ستراتيجك جيرز». تبذل الشركة قصارى جهدها لضمان أن يكون المحتوى في هذا المنشور دقيقاً ومحدثاً في جميع الأوقات. لا تقدم شركة «ستراتيجك جيرز» أية ضمانات أو تعهدات سواء كانت صريحة أو ضمنية، كما أنها لا تتحمل أي مسؤولية قانونية، مباشرة أو غير مباشرة، أو مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو فائدة أي من المعلومات الواردة في هذا المنشور. وليس المقصود هو استخدام المنشور أو اعتباره توصية أو خياراً أو مشورة لأي إجراء (إجراءات) قد يحدث في المستقبل.

